

قانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٤

بالترخيص لمجلس بلدى الإسكندرية فى التعاقد مع شركة مياه الإسكندرية على تعديل أحكام العقد المبرم بينهما

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد نورة الجيش ؛

وعلم الإعلان الدستورى الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلم القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة ؛

وعلم القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة الإسكندرية ؛

وعلم العقد المبرم بين الحكومة المصرية وشركة مياه الإسكندرية في ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ والاتفاقات الملكية له ؛

وعلم قرار الهيئة الإدارية المؤقتة لمجلس بلدى الإسكندرية في ١٢ مايو سنة ١٩٥٣ والمصدق عليه من وزير الشئون البلدية والقروية ؛

وعلم ما أرته مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يرخص لمجلس بلدى الإسكندرية فى التعاقد مع شركة مياه الإسكندرية على تعديل أحكام العقد المبرم بين الحكومة المصرية وشركة مياه الإسكندرية في ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ والاتفاقات الملكية له وفقاً لشروط الاتفاق المرافق .

مادة ٢ - على وزير الشئون البلدية والقروية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقرار الجمهورية في ١٦ شوال سنة ١٣٧٣ (١٧ يونيو سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواه (أ.ح)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين بكاشي (أ.ح)

وزير الشئون البلدية والقروية

عبد اللطيف محمود البغدادي (قائد جناح)

قانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٤

تعديل بعض أحكام القانون المدنى

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد نورة الجيش ؛

وعلم الإعلان الدستورى الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلم القانون المدنى ؛

وعلم ما أرته مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

(المادة الأولى)

يسنبدل بالموادتين (٨٧) و (٨٨) من القانون المدنى النصان الآتى :

"مادة ٨٧ - (١) تعتبر أموالاً عاماً العقارات والمقررات التي الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامه بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص".

"مادة ٨٨ - تفقد الأموال صفتها العامة بانتهاء تخصيصها لمنفعة العامة . وينهى التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل أو بانتهاء الغرض الذي من أجله خصصت تلك الأموال لمنفعة العامة ".

(المادة الثانية)

على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، وي العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقرار الجمهورية في ١٦ شوال سنة ١٣٧٣ (١٧ يونيو سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواه (أ.ح)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين بكاشي (أ.ح)

وزير العدل

أحمد حسنى